



# الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/41/611  
S/18343  
15 September 1986  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

مجلس  
الأمن



الجمعية  
العامة

## مجلس الأمن

السنة الحادية والأربعون

## الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

البند ٤٥ من جدول الأعمال المؤقت\*

## مسألة قبرص

رسالة مؤرخة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ،  
موجهة الى الأمين العام من القائم بأعمال  
البعثة الدائمة لقبرص لدى الأمم المتحدة

تعزيزا لمخططات تركيا التوسعية على حساب جمهورية قبرص ، وقع منذ بضعة أيام حدث جديد فيه كثير من الاستفزاز ويكشف عن عقلية تركيا وإتجاهها ، في الأراضي المحتلة من جمهورية قبرص ، التي طردت تركيا منها ٨٢ في المائة من السكان الأصليين (أي القبارصة اليونانيين) نتيجة اجتياح عام ١٩٧٤ : فبناء على تعليمات من تركيا ، تم تشكيل ما أسموه "الحكومة إئتلاف" مع "حزب" المستوطنين المستعمرين الواقدين من تركيا .

وجدير بالملاحظة أن "الحكومة" الجديدة ، في مناطق جمهورية قبرص الواقعة تحت إحتلال تركيا العسكري ، هي "تحالف" بين "حزب الوحدة الوطنية" الانفصالي ، الذي أسسه السيد دنكتاش ، وحزب المستوطنين الأتراك المعروف "بالحزب N.B.P." الذي يرأسه حاليا ضابط متقاعد من ضباط الجيش التركي هو السيد بيسيسلر .

. A/41/150

\*

ولقد نددت حكومة جمهورية قبرص مرارا وتكرارا باستقدام مستوطنين من الأناضول التركي الى الجزء المحتل من بلادنا . ويرجى الرجوع ، ضمن رسائل التنديد الأخرى ، الى الرسائل الموجهة لسعادتكم والمعممة بوصفها من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/33/76-S/12633 (٦ نيسان/ابريل ١٩٧٨) ؛ و A/34/594-S/13572 (١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩) ؛ و A/36/729-S/14773 (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١) ؛ و A/38/793-S/16357 (٢١ شباط/فبراير ١٩٨٤) ؛ و A/38/800-S/16473 (٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤) ؛ و A/39/907-S/16241 (٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥) ؛ و A/40/1076-S/17743 (١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦) ؛ و A/40/1081-S/17759 (٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦) .

ومن الواضح بجلاء أن تركيا تتابع مخططاتها بلا هوادة ، مع أنها تحاول عبثا في الوقت نفسه إقناع العالم بأنها تتخذ موقفا إيجابيا من مسألة قبرص . وقول تركيا أنها توفد الى قبرص "بعض العمال الموسميين" ، الذي زعمته في الماضي لتمويه هدفها الرامي الى تحطيم منتظم لبنية قبرص الديمغرافية القائمة منذ آلاف السنين ، قد ثبت منذ أمد طويل أنه خرافة . وعلى رغم ردود الفعل القوية من جانب القبارصة الأتراك ، مُنح المستوطنون المستعمرون صفة "المواطنة" ، في حين أن "دستور" السيد دنكتاش ينعت اللاجئين من القبارصة اليونانيين المهجرين "بالغرباء" ! ويجب أن نذكر أيضا أن ٤٢ بالمائة من الأراضي المفتتمة أعطيت للمستوطنين المستعمرين .

و "الحكومة" الجديدة في أراضي قبرص التي لايزال يحتلها ٣٥ ٠٠٠ عنصر من القوات التركية هي واحدة من أكثر النتائج سلبية للزيارة غير الشرعية التي قام بها مؤخرا السيد أوزال ، رئيس الوزراء التركي لأراضي قبرص المحتلة ، الذي فرض أولية المستوطنين تفضيلا لهم على القبارصة الأتراك .

إن التطور المذكور أعلاه يشكل تأكيدا جديدا لكون نظام دنكتاش غير الشرعي مرتبنا على نحو مطلق بالحكومة التركية التي ينفذ مخططاتها وسياساتها دون أن يهتم (رغم تصريحاته بعكس ذلك) بحقوق القبارصة الأتراك ومصالحهم . وبطبيعة الحال ، فإن المستوطنين المستعمرين يتولون زمام الأمور ، فيما أصبح القبارصة الأتراك أقلية سياسية إزاء هؤلاء المستوطنين وقوات الجيش التركي ، الذي يكاد عددهم معا يساوي عدد القبارصة الأتراك . وهذا التطور يشير أيضا شكوكا خطيرة بشأن من يمثل بشكل شرعي الطائفة القبرصية التركية ومع من ينبغي أن يتفاوض الجانب القبرصي اليوناني .

لقد أُعلن على أساس بروتوكول التعاون المزعوم مع المستوطنين الأتراك أن القبارصة الأتراك جزء لا يتجزأ من الأمة التركية في "الوطن الأصلي" ، وأن كل جهد سيبدل لتوحيد الدولة الزائفة مع تركيا في جميع المجالات . وفي الوقت نفسه ، يُهدد القبارصة الأتراك بأن الحكومة الجديدة المزعومة ستحارب كل عمل تعتبره منافيا لما تتبع من سياسة وأساليب .

وهذه الوقائع تؤكد مجددا النوايا الحقيقية لتركيا إزاء قبرص والطائفة القبرصية التركية . إن القبارصة الأتراك ، كما يشكون هم أنفسهم ، قد غدوا أسرى السياسة التركية المعلنة والمنغذة بمساعدة قوات الاحتلال التركية وال ٦٠ ٠٠٠ مستوطن تركي مستعمر ، في آن معا ، الذين وُجدوا أساسا لدعم نظام دنكتاش غير الشرعي والسيطرة عليه .

لقد بات الآن من قبيل البدهيات أن وجود قوات الاحتلال التركية والمستوطنين الأتراك في قبرص يشكل إنتهاكا صارخا لحقوق القبارصة اليونانيين وحررياتهم وحسب ، بل لحقوق وحرريات القبارصة الأتراك أيضا ، وهو العقبة الرئيسية أمام تهيئة الظروف لايجاد حل عادل معقول ، يقبله الطرفان ، لمشكلة قبرص وفقا لمقررات الأمم المتحدة ولقراراتها .

ولا يشير "الشريك" الجديد في نظام دنكتاش أية مشاكل فيما يتعلق بالتبعية الاقتصادية لتركيا ؛ غير أن هذا لا يمثل ، بالطبع ، الجانب الهام الوحيد . فتركيا الآن تتحكم علانية في مجريات الأمور . وهكذا فإن مخاوف القادة القبارصة الأتراك المعارضين وجماهير القبارصة الأتراك الذين لا يوافقون على تلك الأساليب والذين تنبأوا أشناء زيارة أوزال بأن المنطقة المحتلة ستتحول الى مقاطعة تركية ، تؤكدان الآن التطورات الجديدة .

وفي اليوم السابق فقط لاعلان "الائتلاف" غير الشرعي الجديد ، تساءل السيد زكي اركوث ، بما عهد عنه ، في مقال في الصحيفة اليومية القبرصية التركية "ينيدوزن" في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، في معرض أشارته الى بيان أدلى به السيد بيسيسلر ، الشريك المستوطن ، بأنه يود أن يكون شريكا في "الحكومة" ليخدم القاعدة الشعبية لحزبه :

"من هي قاعدتك الشعبية ؟ وبمن ترتهن قاعدتك الشعبية ؟ ومن الذي حولكم الى حزب ؟ وممن تتلقون الدعم والقوة ؟"

وفي بيان صحفي مؤرخ في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ (أنظر "ينيدوزن" في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦) ، أكد القائد القبرصي التركي السيد اوزكر أوزغور ، أن "الإئتلاف" قد شكّل لتطبيق "برنامج التدمير الاقتصادي" للسيد أوزال .

وهناك العديد من تلك التعليقات . وقد كانت ردود الفعل لكل من البرنامج الاقتصادي المتكامل و "الإئتلاف" اللذين فرضتهما تركيا ، واسعة الانتشار الى حد أن أصبحت في حكم الاجماع . والطائفة القبرصية التركية تدرك أنه يجري إخضاعها لتركيا على جميع المستويات ، وتعارض ذلك .

وقد ذكر السيد عارف حسن تحسين ، مرة أخرى ، في طبعة صحيفة "سوز" في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، أن المستوطنين ونظام دنكتاش الذي يدعمونه آخذون في استفلال القبارصة الأتراك وأنه لو كان القبارصة الأتراك قد عرفوا الحقيقة ، "لما صوتوا أبدا لصالح حزب الوحدة الوطنية" . وفي المقالة نفسها ، ذكر السيد تحسين ان "إئتلاف" حزب الوحدة الوطنية وحزب المستوطنين الأتراك N.B.P. سيظل بمثابة "حكومة" أقلية إذ أنه لا يمثل إلا نسبة ٤٥,٥ في المائة من الأصوات ، في حين تمثل أصوات المعارضة نسبة ٥٤,٥ في المائة . وخلص السيد تحسين الى ما يلي :

"مع وجود حزب المستوطنين الأتراك N.B.P. ، ألا ينكشف إحتكار الادارة القبرصية التركية ، عن طريق الأصوات المجلوبة من تركيا ، أمام الرأي العام العالمي على نحو جلي للغاية ؟ ... وهل هناك فرد لا يعرف أن مؤسس حزب المستوطنين الأتراك N.B.P. [وزعيمه جنرال متقاعد في الجيش التركي سابقا] هو السفير التركي ؟ ألا يعني إئتلاف حزب الوحدة الوطنية وحزب المستوطنين الأتراك N.B.P. أن الحكومة التركية قد وضعت أيديها علنيا رسميا ؟ وهل سيقدر السيد دنكتاش على أن يواجه هذه الحالة في الأمم المتحدة ؟ وإذا ما نحينا جانبا رد فعل الأمم المتحدة ، فماذا عن رد فعل القبارصة الأتراك ؟ أم انه سيعلمن أن جميع القبارصة الأتراك "خونة" إزاء حالة من هذا القبيل ؟" .

وكيف يمكن عرض ذلك بصورة أوضح ؟ فمלב الموضوع هو : أن تركيا تسيطر على ما يسمى ب "جمهورية شمال قبرص التركية" من جميع الوجوه ، ويتمثل الهدف النهائي في

ضمها . وفي برنامج إذاعي من محطة إذاعة "بايراك" غير الشرعية ، في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، كان يوضح "السياسة الخارجية للائتلاف الجديد" ، ذكر أن "الحكومة" الجديدة تعتقد أن القبارصة الأتراك يمثلون جزءا لا يتجزأ من الوطن التركي وتعلن انه سيجرى تدعيم العلاقات مع تركيا كمسألة ذات أولوية وأنه "سيتم القيام بكل شيء تجاه التوحيد مع تركيا في جميع القضايا" .

وقد إنقضت اثنتا عشرة سنة منذ غزو تركيا لقبرص ، وعلى الرغم من إدانة المجتمع الدولي للعدوان ، لاتزال نسبة ٣٧ في المائة من أراضيها واقعة تحت احتلال القوات التركية ؛ ولا يزال ثلث سكانها لاجئين ، ومطرودين عنوة من ديارهم وأرض أجدادهم ؛ ولا يزال المفقودون مفقودين ؛ والسلطة القائمة بالاحتلال ، بالتعاون مع نظام دنكتاش غير الشرعي ، سادرة في سياستها لتدعيم الاحتلال وتقسيم البلد .

وبينما كانت المفاوضات جارية طوال الـ ١٢ سنة الماضية ، كانت تركيا تعزز قبضتها على الأراضي المحتلة في جمهورية قبرص . ونظير كل قبرصي تركي ، يوجد إما جندي تركي واحد أو مستوطن تركي مستعمر من الأناضول التركي . وتكاد طائفة القبارصة الأتراك تختنق تحت طغيان العنصر الاستعماري المصريح . ويضيع صوتها في صليل جنازير مئات الدبابات التركية المستخدمة في غزو قبرص . وغرس المستوطنين الاستعماريين من تركيا يبين بجلاء خطط تركيا ضد قبرص التي كثيرا ما يعترف بها رجال السياسة والجنرالات الأتراك - وهي ، وضع قبرص تحت السيطرة السياسية والعسكرية الدائمة لتركيا .

ومن الجلي انه ، على ضوء ما تقدم ، ينبغي إيلاء أولوية فورية لمسألة سحب قوات الاحتلال التركية والمستوطنين الاستعماريين الأتراك من قبرص . وحينئذ فقط ستتوافر الاشتراطات الضرورية لاجراء حوار حر وذوي معنى غايته التوصل الى حل يخدم المصالح والحقوق الشرعية للقبارصة اليونانيين والأتراك على حد سواء وتكافلهم في بلد مستقل ، وذوي سيادة ، وغير منحاز ومتحد .

وسأغدو ممتنا لو عُممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البند ٤٥ من جدول الأعمال المؤقت ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) الدكتور فيدون فيدونوس - فاديت

نائب الممثل الدائم

والقائم بالأعمال المؤقت